وهم الصورة
نهاية شارع بلونين

قاسم محمد عبّاس

أنظر... بصعوبة... في صورة لفؤاد شاكر عن مقطع من شارع الرشيد، أنتظر زمناً لأغير من لون واجهة المباني... يا للجرأة!! أغامر باستبدال سحر الأسود والأبيض بألوان أخرى... أدهن الأعمدة بلون آخر... لكن مضمون الصورة الحزين ينزع نحو لونين أبديين تعلقا بمصير الشارع.
الشارع الخالي وغروب الشمس والأعمدة الواقفة بانتظار ضوء الفجر لا تسمح باستعادة أضواء شارع الرشيد، الألوان التي اختفت بفعل الحروب تفصل الشارع عن جمجمة فؤاد شاكر، تلك النوافذ بلا وقائع أو ممارسات تدفع المصور لاتخاذ موقع آخر، الموقع الذي اتخذه المصور سلب تلك النوافذ أسرارها، ما الذي يمكن فعله لتلك الأعمدة حتى تترك ظلالا على أرضية المسافة الفاصلة بين عالم الاسفلت وواجهة المحلات، تلك المسافة التي شغلت منذ عقود بمسير البشر تحت أضواء ملونة وواجهات براقة تزدحم بالكتب والفواكه والأقمشة ورائحة القهوة.
لقد ضاقت الاطلالات على الشارع بعدما ملئت بأجهزة كهربائية وبقايا أثاث متهالك، إطلالات تحتل قلب الصورة وتشير إلى عالم فان، آفاق مقتولة بالصمت والهجر.كيف يمكن اعادة تأثيث عالم الصورة؟ هذا الشكل المجرد لمسافة من شارع الرشيد هل يمكن ان نعيد اليه خطوطاً أخرى، ألواناً جديدة، أو حتى ظلالاً تائهة في ظهيرة من المستقبل؟
المعنى الاحتمالي المعلن في صورة فؤاد شاكر هذه تعود للمصور، تنبئ عن كآبة تعود للمصور قبل الواقع، يمكن ان ندرج الصورة في سياق أسلوب آخر لكن بمزاج وكآبة بغداديتين، تنسجم واتجاه السيارات النائمة في كآبة الشارع وتراجعه وانهياره.
في زمن الصورة وليس الآن يتكدس تاريخ من التحولات، مآلات، نهايات تسهم في ابتكار صورة مستثناة بعدسة مصور بغدادي، صورة تبعث فينا رغبة الاعتراف باقفال مرحلة من حياة شارع حزين، تحتاج الصورة لشهادة منا وليس من المصور عما ستكون عليه المدينة، شهادة عن موقعنا الراهن ونحن نكتب مخطوطة جديدة عن مصور أمسك الشارع بعينيه، أو بجمجمته، لم نر هذا الشارع الا عندما حاصره فؤاد شاكر في عزلة مقتطعاً زمنه ليجعلنا في مواجهة موت الشوارع التي تتساقط تباعاً.
اذا ما تواصل النظر في تفاصيل الزمان والمكان البادية بقوة في عالم هذه الصورة، تضيق علينا فسحة الايمان بشوارعنا، تضيق علينا العودة لبغداد، هل ننتمي اليك ايتها الصورة ام نستبدل وجدنا بتلك الظلمات الشبحية التي تصفر فيها ريح مغبرة بين اعمدة لم يبق منها سوى خيط دقيق من الضوء في طريقه إلى التلاشي؟ تلك الواجهات المعدومة الحياة والتقاطيع، تلك النوافذ المكبوحة بألم، الغرابة المنتشرة في نصف مساحة الصورة تعزي عالما اختفى مع غروبات متكررة منذ عقود.
ليس يسيرا أن نحدد الصورة الضحية والمكان الذي فيها، ليس من اليسير ان نعزي أنفسنا، عالم من الضحايا نتجوهر فيه عبر لقطة مدركة لمسافة من شارع وحيد، له أقران وأشباه في مدن أخرى من بلاد العرب، شوارع تنمو وتتسع على أفق من الضوء والخوف.
أنت اليوم أيها الشارع تكتب نهاية حقبة من الدم والجنون، تؤرخ لاساطير ستقال عنك وعنا وعن هذه الأعمدة التي توشك على نوم أبدي.
تمتزج رؤية فؤاد شاكر بوصفه مؤرخا ابتعد عن الحياد، وتدخل بقصدية التلاعب بزمان ومكان الواقعة، واتخذ موقعاً سنحار منه ليجعل جزءا من شارع الرشيد في مواجهة مجهول لا نراه في الصورة، كأنه بهذا التغييب المنطقي يشير لهؤلاء جميعا.. مكونات الجهة المقابلة من أبنية وأعداء وأعمدة وأشخاص ونهر وكتب وأبطال وأموات من بائعي الاسطوانات القديمة.
هل يكفي ان نمتزج بصخب الماضي كي نستحضره هنا، ننصهر بصلابة الأعمدة التي أمامنا، هل نتحول لذرة غبار في هذا المناخ الكريه؟
هل هذه الصورة حية؟ هل ننظر في صورة عابرة؟
بقايا الضوء الهزيل في أعلى الصورة يشتت اجابات مقبولة، توفر لنا مبررات النظر في بضع بنايات من شارع مهجور ببغداد، هل يمكن التفكير فيما لو كان هذا الشارع موجوداً اصلا؟ هل نحن موجودون أمام الصورة؟ هل وقف المصور دقائق أمام ما نراه الآن وفكر للحظات بالمسافة الفاصلة بين ما كان يراه وما نراه الآن؟ لنتوقف عن النظر في طبقة مكشوفة من الوهم والغبار التي تضيق علينا التنفس، لنتوقف عن النظر في أربع بنايات وأكثر من عشرين عمودا، وأكثر من عشرين نافذة وست سيارت تعوم في بحر من الوهم والغبار.

شارع الرشيد في بغداد

عبد الأمير الورد

حسن ناظم

رحل عبد الأمير الورد، الدكتور والجامعي والشاعر والممثل المسرحي. في خريف العام ١٩٨٤ درّسني الدكتور عبد الأمير الورد مادة النحو، ومذ ذاك صارت علاقتي به تتخذ أبعاداً يوماً بعد يوم. كان يحملنا بقسوة أكاديمية على ألاّ ننظر إلى النحو مطيّة للكلام الصحيح، بل كان يرغب رغبة يائسة في أن يجعل من تلامذته ذوي فطرة كلامية فصيحة غير فطرتهم العامية. والجميع يعلم أنه ما كفّ عن الحديث بالفصيحة في كلّ شؤون حياته. كان هوسه هذا يلفت إليه الانتباه أنّى حلّ وارتحل، وكان مثار سخرية بعضهم ونقمة بعضهم الآخر أيضاً بمن فيهم أغلب أساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب - جامعة بغداد. هؤلاء الأساتذة كانوا يرون فيه شذوذاً، إذ كان يُفترض أن يكون مدرّس النحو، كغيره من مدرسي النحو الآخرين، ذا نزعة محافظة في كلّ شيء، فما بالك بعبد الأمير الورد الشاعر والممثل المسرحي.
بعد عام الدراسة ذاك، أُقصي الراحل إلى قسم الإعلام ليدرس العربية لغير الاختصاص، وليحرم من ممارسة تخصصه العميق بدعوى قسوته الأكاديمية على طلاب اللغة العربية، ورسوب نصف الصف الدراسي في مادة النحو. ما كان الراحل يخشى لومة لائم في هذا المجال، وكان عنيداً بشكل لا يمكن ثنيه عن قسوته الأكاديمية، وما زلت أتذكر احتجاجي عليه وصمته أمامي حين قلت له: إنك بهذه القسوة ترسل الطلبة إلى جبهات القتال.
عاش عبد الأمير الورد يحلم بأشياء كثيرة، يرى إلى نفسه موهوباً مُضيّعاً وسط قيم تعليمية يراها بالية؛ ولذا لم يجد مكانه الحقّ في الوسط الأكاديمي، ووسط زحمة تنافس الشعراء على مديح الطاغية وعلى مكاسب مادية، ولذا لم يجد مكانه بين الشعراء، وكنتُ كلما مازحته بأن ديباجة أشعاره العمودية الكاسحة ستؤمن له ثروة طائلة لو صرفها في سوق المديح الجديد الذي افتتحته حرب صدام على إيران، كان يردّ عليّ ببيتيه الشهيرين بين من عرفوه عن قرب:

المجدُ للممسكين النفس عن عرضٍ ولهلكيها إذا ما استفحلت إزم
والعائدين على عُدْمٍ ومسغبةٍ من منهبٍ وعفافُ الكفّ ما غنموا

وكان هناك المزيد من أشعاره التي يحفظها عن ظهر قلب، ويقرأها بصوته المتحمس والواثق. أشعار ما زلت أستطيع استحضار أجوائها وأسلوبها، وهي مشبعة بمعان إنسانية سامية، أما لغتها التي تقوم على معرفة رصينة بأساليب الشعر العربي فهي تراوح بين تلك اللغة الجزلة الفخمة للقصائد العمودية التي بلغ بها الجواهري الذروة، واللغة المتأملة التي يهيمن عليها هاجس معالجة قضايا الوجود والفكر في القصائد الحرة. وإني لأستثمر هذه الفرصة لأدعو وزارة الثقافة واتحاد الأدباء والكتاب بالعراق إلى الاهتمام بأشعار الراحل الورد وجمعها وطبعها في ديوان هو أبسط عرفان نزجيه له بعد وفاته.
منذ العام ١٩٨٤ حتى العام ١٩٩٦، عام مغادرتي العراق، لم تنقطع صلتي بالراحل انقطاعاً نهائياً، فتلك السنوات إنما هي سنوات الدراسة الأكاديمية الممتدة، وكان يجمعنا المكان (الجامعة) كلّ حين، ولم أختبر في نفس الراحل غير المحبة وهذا الفيض الحميم من المشاعر التي يكنها لأصدقائه وتلامذته والأساتذة في قسم اللغة العربية، بل كان يحدثني عن ميزات كلّ أستاذ من أساتذة القسم، ولم أسمع منه تجريحاً بأحدهم قطّ. مرة كنا نتجاذب أطراف الحديث أمام مبنى القسم في كلية الآداب، ورأيتُه فجأة ينحني إلى أحدهم انحناءة إجلال مشفوعة بتمتمة "السلام عليكم ورحمة الله وبركاته"، إلتفتُ إلى الخلف لم أرَ أحداً معيناً يحيّيه بكل هذه الانحناءة وهذا التبجيل، سألتُه لمن يوجّه هذه التحية دون أن يردّ أو يراه الشخص الذي يحييه، فأشار إلى شخص بعيد وقال: ذاك إمام اللغة فاضل السامرائي. كانت هذه طريقته في تقدير زملائه وأصدقائه، وكانت تفعل فعلها الإيجابي في نفوس تلامذته، وتزرع في نفوسهم هذا الإكبار للمعلم والعلم والتعليم.
في العام ١٩٩٨، أسعفني القدر برؤية الراحل في الأردن، كان في وضع المخذول. الحصار بكل معانيه دمّر بقية الحماسة التي عهدتُها فيه، وانسداد الآفاق المزمن أحبط آماله في كلّ شيء. لا يميز حالة عبد الأمير الورد لديّ أيّ شيء أكثر من صوته، وحينها كان مجهداً ومستكيناً. حينها كنتُ أعمل في جامعة ناصر الليبية، إقترحتُ عليه السفر إلى ليبيا للعمل هناك، وافق دون تردد، وأمّنتُ له طريقاً إليها، وبقي فيها مدة يلاحقني بالشكر الذي يخجل، والوعد بعدم نسيان ما فعلت، يكرر ذلك بمناسبة أو بدونها، متجاهلاً إيماني بواجب التلميذ أمام أستاذه، ثمّ تغير حاله فانتقل إلى اليمن وعمل هناك مدة حتى عودته إلى العراق بعد سقوط صدام.
في أيار ٢٠٠٦، زرتُ العراق وقضيت خمسة أيام في بغداد. أمّن لي الصديق ناظم عودة اتصالاً هاتفياً مختصراً بعبد الأمير الورد، لا شيء يميّز حالته لديّ أكثر من صوته، جاءني صوته منكسراً مرة ومتقطعاً مرة وباكياً مرة، قال لي: "لا تعد إلى العراق، هذه آخر نصيحة أقدمها لك"، ثم أردف شاكراً إياي الشكر الذي يخجل، والوعد بعدم نسيان ما فعلت. وكانت تلك آخر ما سمعتُ منه. سيستأنف عبد الأمير الورد حياته في الوجدان والذاكرة، الذاكرة الراهنة لتلامذته، والذاكرة الممتدة للغة العربية.

من أوراق أسبوع المدى
السياسة الثقافية والسلطة

زهدي الداودي

بدءاً لابد من التأكيد بأن الدولة لا يمكنها رسم السياسة الثقافية بدون الاعتماد على فئة المثقفين من مختلف الصعد. والسياسة الثقافية هي مجمل الطموحات السياسية في داخل السلطة والتي تقوم بتثبيت ودعم ورفد بديهيات الهوية الثقافية لأمة أو مجتمع، والهوية الثقافية تقوم برسم ملامح وبلورة الهوية القومية للمجتمع المعني، حيث تلعب الثقافة دورها الحاسم في خلق الوعي القومي. وبذلك فإن الدولة ملزمة بإحياء التراث الإبداعي في جميع المجالات وتشجيعه ودعمه وإبداء جميع التسهيلات من أجل انتشاره وكذلك حث الجهود على تلقي هذا التراث، ولا يجوز مطلقاً تحويل الثقافة إلى أداة دعائية أو بوق لخدمة السلطة القائمة سواء أكانت علمانية أم دينية.
ويحتوي مفهوم الثقافة بشكل عام على مجالات التربية والتعليم والمناهج الدراسية والجامعات والمعاهد الأكاديمية والمهنية وتربية الناشئة ومجال الدراسات العليا والبحث العلمي وكذلك مجالات الفن والأدب والمسرح والموسيقى والرسم والنحت والسينما والرياضة وصيانة الطبيعة والبيئة والآثار والمتاحف والأماكن والمباني التاريخية والأرشيف والمكتبات، وتتخطى السياسة الثقافية حدود البلد المعني كي تتحول إلى جزء من السياسة الخارجية، حيث الالتزامات الدولية التي تقرها الأمم المتحدة واليونسكو.
وتكون السياسة الثقافية إما مركزية أو فدرالية وذلك حسب تنوع الهوية القومية. وتقوم بالإشراف على النشاط الثقافي وزارة خاصة تسمى عادة بوزارة الثقافة، وتكون إما اتحادية أو فدرالية وتناط المراكز الثقافية الحساسة سواء في الداخل أو الخارج عادة إلى شخصيات ثقافية بارزة.
ونرى من الناحية التاريخية أن معظم الحكومات تركز في سياستها الثقافية بالدرجة الأولى على الهيمنة المباشرة على مجال التربية والتعليم، مؤكدة في دساتيرها الأساسية بأن الدولة هي الجهة الوحيدة التي لها حق الإشراف على سياسة التعليم، ولعل هذا الإصرار جاء نتيجة الصراع الطويل بين العلمانية والدين الذي تكلل بفصل الدولة عن الكنيسة في أوروبا. كما أن الدستور يضمن الحرية المطلقة للمواطن لممارسة حقه في مجال الفن والعلم والتعليم والبحث. وتفسح الدولة المجال أمام الجهات العلمانية والدينية الخاصة بتأسيس المدارس والمعاهد والأوقاف الخاصة بها.
كان زمام أمور السياسة الثقافية في أوروبا لاسيما في مجال التعليم والفن حتى وقت متأخر من العصور الوسطى بأيدي الكنيسة والنبلاء، وبعد ذلك بدأت المدن تتحكم في أمور النشاط الثقافي. ومع ظهور وتبلور الحكم المطلق في القرنين ١٧/١٨ بدأ هذا بإخضاع أكبر عدد ممكن من مناحي الحياة المختلفة إلى هيمنته، وهكذا تمكن من إخضاع الكليات والمعاهد والمدارس التي كانت قد بدأت بالتوجه نحو العلمانية. وتم له أيضاً أخذ زمام أمور مدارس الأديرة التي كان يتعلم فيها أولاد النبلاء. وبرزت هذه الظاهرة بكل وضوح في فرنسا في العام ١٧٩٣ حيث ضمت الجمهورية الأولى مؤسسة متحف اللوفر إلى هيمنتها. وفي بروسيا جرى إصلاح التعليم تحت قيادة همبولدت في العام ١٨١٠، ومنذ ذلك الحين تمركزت السياسة الثقافية في أوروبا بأيدي وزارات الثقافة. وكلما تركزت السياسة الثقافية بيد الدولة، طرح السؤال عن مدى الحدود المرسومة لثقافة الدولة الرسمية. وبرغم كل ذلك ظل الصراع الثقافي بين الدولة والكنيسة قائماً، إلى أن تم فصل الدولة عن الدين في فرنسا في بداية القرن العشرين. وتزامنت هذه المسألة مع المطالب التي رفعها المتنورون والمثقفون لإطلاق الحرية للفن والعلم، بيد أن كل هذا لم يمنع الحكم المطلق من تحويل الثقافة إلى أداة للدعاية.
إذا كان هذا الصراع بين العلمانية والدين، أو بالأحرى صراع فصل الدولة عن الدين قد حسن في جميع الدول الأوروبية، فإنه ما زال يحتدم في الكثير من بلدان العالم تحت مختلف الوجهات والشعارات ولا يمكن إنهاء هذا الصراع إلا عن طريق الديمقراطية الصحيحة، ديمقراطية الوعي الحضاري الحر وليس ديمقراطية الانجرار وراء العواطف القبلية والمذهبية التي لا تؤدي إلا إلى الركود السياسي فالتخلف.

الديمقراطية: حلقة الوصل بين المثقف والسلطة

مما سبق رأينا أن السلطة، من حيث تريد أو لا تريد، بحاجة إلى خدمات المثقف من أجل ترسيخ الدعائم الثقافية والفكرية للدولة وتثبيت أسس الهوية الثقافية فالقومية للأمة، وهو إذ يقوم بهذا الواجب لا يريد أن يستحوذ على كرسي السياسي الذي ينظر إلى المثقف بحذر وريبة. وإذا كانت السلطة بحاجة إلى خدمات المثقف، فإن المثقف يحتاج بدوره هو الآخر إلى السلطة لتأمين وضمان معيشته واستقراره وراحته، ولذلك فإن الطرفين، إذا كانا يريدان فعلاً خدمة الوطن وبناءه، فإنهما يمكن أن يلتقيا ويصبحا وجهين لعملة واحدة فعلاً، ولكن حذار من محاولة تحويل المثقف إلى أداة للدعاية للسلطة. ولعل من أحد أبرز العوامل التي أدت إلى ازدهار العصر العباسي في زمن المأمون، هو احتضان الأخير المثقفين والعلماء. وبالنظر لشعبية مفهوم الديمقراطية، لذا فإن معظم التيارات السياسية، بغض النظر عن تطبيقاتها، تحاول أن تعلن تبنيها التام الديمقراطية في برامجها السياسية. وحتى التيارات المتطرفة لا تنفي كونها لا تؤمن بالديمقراطية، ولكنها في الحقيقة تعتقد بأنها يمكنها تحويل هذا المبدأ إلى سلم للقفز إلى السلطة فالاحتفاظ بها بالقوة وتحويلها إلى أداة لأيديولوجيتها وسياستها التوسيعة كما فعل هتلر في ألمانيا.

من جلسات اسبوع المدى الثقافي الذي اقيم في اربيل .نيسان ٢٠٠٦

إن مثل هذا التعامل البدائي مع مفهوم الديمقراطية لا يكتب له سوى الفشل، ذلك لأنه لا يؤدي إلا إلى إعاقة تطور البلد والمجتمع. إن الديمقراطية ظاهرة حضارية تعتمد على الوعي والعقل وبناء الوطن. ويلعب المثقف دوراً حاسماً في إنجاح قضية الديمقراطية، لاسيما إذا كانت الأغلبية ليست في مستوى إدراك الفرق بين الشعور المذهبي العاطفي ومسألة بناء دولة عصرية تكون امتداداً للحضارات العراقية العريقة. إن السلطة يجب أن تحترم المبادئ الأولية لحقوق الإنسان وتقوم بضمان أمنه ورعايته فصيانته. وتعتبر استقلالية القضاء أحد أهم مبادئ الديمقراطية. كما أن وجود معارضة فعالة تحاسب الحكومة لكل صغيرة وكبيرة، يشكل أحد الأركان الأساسية للديمقراطية.
لا يجوز للسلطة أن تحتكر الإعلام، فإلى جانب أجهزة الإعلام الحكومية، يجب إفساح المجال للمؤسسات الإعلامية المستقلة والحزبية الخاصة بالرأي العام. ولا يجوز للحزب الحاكم أن يحول أجهزة الإعلام الحكومية إلى بوق للدعاية لحزبه، كما لا يجوز له ان يفرض أيديولوجيته أو مذهبه الديني على الشعب، سواء بالقوة أو استغلال نفوذه كحزب حاكم من خلال توزيع المناصب على ذوي النفوس الضعيفة أو من خلال استعمال إعلام الدولة. إن حكومة الأكثرية المنتخبة بالوسائل الديمقراطية الصحيحة، يجب أن تمثل مصالح جميع طبقات وفئات وأفراد الشعب ولا يجوز لها أن تنصب حزبها وصيا على الشعب.
أحياناً يهيمن التوتر على جو العلاقات بين عناصر ومستلزمات الديمقراطية، فمثلاً تتطلب الديمقراطية من جهة إنجاز وتحقيق مبدأ الأكثرية ومتطلباتها، ومن جهة أخرى تبحث عن المبادئ الأولية لحقوق الأقلية وصيانتها وتحقيق مبادئ استعمال القوة وسيادة القانون ومنح الحقوق العادلة للأقلية وعدم التفريط أو المبالغة في منح الحقوق للأكثرية. يجب إيجاد موازنة عادلة تعتمد على الموضوعية في التطبيق الذي ينبغي أن يكون بعيداً كل البعد عن الروح الحزبية الضيقة أو المذهبية المتعصبة. إن مصالح الشعب والوطن يجب أن تكون هي المحك، وليست مصلحة الحزب وكوادره وأعضائه.
ينبغي أخذ الظروف الذاتية والموضوعية لبعض الفئات الاجتماعية أو القومية أو الأقليات بنظر الاعتبار وذلك بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير أو الإقرار بتطبيق مبدأ التمتع بحق الفيدرالية ووضع الدستور الخاص بذلك. وفي مثل هذه الحالات ينبغي تحديد الحدود الجغرافية للفدرالية المعينة ومنح الحق لانتخاب برلمانهم المحلي. إن الديمقراطية بشكل عام هي ظاهرة حضارية بكل ما في الكلمة من معنى، لها علاقة عضوية بممارسة السلطة الدنيوية وتنظيم الحياة الاجتماعية سواء على صعيد المجتمع أم العائلة دون تدخل أيديولوجية أو مذهب أو دين لفرض نمط حياة معينة على الفرد. إن الفرد يختار بمحض إرادته فكره السياسي ومذهبه أو دينه بنفسه، على أن يحترم معتقدات وآراء وتقاليد الآخرين دون التدخل في شؤونهم.
من أجل تحقيق كل تلك الأهداف السامية، ينبغي على السلطة ان تفتح صفحة جديدة مع المثقف وتعترف بأهميته ودوره في بناء الوطن، وعلى المثقف أن يترك قوقعته التي يراقب منها الأحداث بحذر وريبة ويدرك بأن الوطن بحاجة إليه، إذ ذاك يمكن تحويلهما إلى وجهين لعملة واحدة فعلاً، عملة تكون أساساً راسخاً للتقدم الاجتماعي وازدهار الوطن وبلوغ مصاف الأمم الراقية.